1
مقدمة

أهداف الكتاب وحجته

أفرزت الأساليب التكتيكية الراهنة المستخدمة في «الحرب على الإرهاب» نتائج عكسية متوقعة، وشملت استخدام الحملات العسكرية لمحاربة الإرهاب: خصوصا في الهجوم على أفغانستان، ثم العراق، وفي عمليات القمع العنيفة والسافرة ضد المقاومة واللجوء إلى طريقة العقاب الجماعي داخل العراق. استخدم التعذيب في العراق وأفغانستان وكوبا وفي عدد آخر من البلدان، واتخذت الحكومة البريطانية خطوة راديكالية حين أجازت لدبلوماسييها استخدام المعلومات المستخلصة بواسطة التعذيب (طالما تم ذلك في بلد آخر غير بريطانيا)[1] أما القانون الدولي ـ وحتى مفهوم حكم القانون برمته ـ فقد جرى تجاهله على نحو متزايد. في الفصل الثاني، سنعرض التأثيرات السلبية والمعاكسة لمثل هذه الإستراتيجيات.

خلال الحرب الباردة (وقبلها أيضا)، تبدى إطار عسكري قائم على أساس إمكانية الرد (بأسلوب حكيم) على التهديدات الآتية من الدول الأخرى عبر شن الحرب أو التهديد بشن الحرب عليها. لكن هذا الإطار، الذي ظل دوما خطرا ومكلفا، أصبح الآن عتيقا عفا عليه الزمن. وذلك بسبب الأخطار التي تمثلها شبكات الإرهاب الدولية المراوغة واللامركزية في معظم الأحيان، وانتشار الأسلحة المدمرة في شتى أرجاء العالم، ونمط العنف الذي تؤججه باستمرار مشاعر الإذلال والغضب المنتشرة على نطاق واسع، لا سيما بين المسلمين. أوجدت هذه المشاعر (في الحالات المتطرفة) رغبة واستعدادا لقتل الأبرياء وقتل النفس في آن معا. أما مشكلة انتشار

الأسلحة، فقد تعمقت وتفاقمت حين حول الانتحاريون حتى الوسائل اللاحربية، مثل الطائرات وناطحات السحاب، إلى أدوات للقتل.

في هذه الظروف، تصبح محاولة تطبيق النموذج العسكري القديم على مشكلة الإرهاب أشبه بمحاولة «دق» الماء بمطرقة، أو قتل فيروس برصاصة. وجرى التشبث ـ بشكل كارثي ـ بفكرة العدو المركزي ومفهوم التركيز على الدولة، وكلاهما كان أكثر معقولية خلال الحرب الباردة(2) إذ إن مهاجمة الدول لم يعد لها أي مبرر أو فائدة الآن، علاوة على النتائج العكسية التي تفرزها. في حين أن الأهمية المتزايدة للديناميات العابرة أو شبه العابرة للحدود الوطنية (كما يلاحظ كارل كونيتا) تعني في دلالتها أن من المستحيل حصر مشاعر السخط والاستياء ضمن «الصندوق الأسود» للدولة الوطنية(3). كما أن أي مقاربة عسكرية لمشكلة الإرهاب، لا بد أن تبدد الموارد وتشتت الانتباه عن المقاربات الأخرى الواعدة والأكثر نجاعة للتصدي للإرهاب، إضافة إلى نتائجها العكسية المباشرة.

ولأن الإرهاب يؤججه الغضب، والشبكات الإرهابية لامركزية، لن تنجح محاولة استئصال الإرهاب والقضاء على الإرهابيين بالقوة المادية، وينبغي أن يكون هذا الدرس قد اتضح من الحروب الأهلية(4) فاليوم نحن بحاجة ـ أكثر من أي وقت مضى ـ لفهم السبب الذي يدفع أشخاصا لا ينتمون إلى دولة معينة إلى المشاركة في العنف، وكيف تؤدي العمليات الجائرة والتعسفية لمكافحة الإرهاب أو محاربة التمرد إلى صب الزيت على نار العنف.

بالرغم من أن الأعمال العسكرية والأساليب التعسفية قد ثبتت نتائجها العكسية، وهذا أمر أصبح واضحا بالنسبة لمعظم المراقبين، بمن فيهم مسؤولو الدبلوماسية والاستخبارات، إلا أن الدول المعنية مازالت متشبثة بها (بحماسة متجددة، بل بشراسة ضارية في كثير من الأحيان). لماذا؟ إن الاكتفاء بمجرد إدانة

الأساليب التكتيكية أو الإشارة إلى أنها تفرز نتائج عكسية لا يعطي إجابة شافية هنا؛ وفي الحقيقة، فهو يعمق ويصعب اللغز. فمعظم البيانات والتصريحات حول «الحرب على الإرهاب» تركز بؤرة الاهتمام، إما على تبرير الأعمال المرتكبة مؤخرا (مقاربة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا و«المحافظين الجدد»)، أو اعتبار الانتهاكات التعسفية والعمليات الجائرة «أخطاء» أو «إخفاقات» (المنظور الليبرالي عموما)، أو إدانة مسلك التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة، باعتباره غير أخلاقي ويعطي عكس النتائج المرغوبة (المنظور اليساري عادة). لكن محاولة تفسير السبب وراء تبني هذه الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية والتشبث بها مهمة صعبة نوعا ما، وقد تساعد على تحديها في نهاية المطاف. ونظرا لأن مقاربة الولايات المتحدة وحلفائها لم تكن مؤسسة على الحقائق والأدلة، بل على الاعتقاد والقوة، فقد أظهرت بعض المناعة والحصانة ضد التحديات التجريبية التقليدية؛ ولذلك من المهم على نحو خاص استكشاف منطقها الداخلي والمعتقدات (المضللة) التي تدعمها وتسندها.

يصبح ذلك كله أكثر إلحاحا؛ لأن جورج بوش (الابن) أكد مرارا على أن «الحرب على الإرهاب» واسعة المدى ومستمرة في آن. إذ أعلن أمام طلاب كلية «ويست بوينت» العسكرية (حزيران/ يونيو 2002) أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لنقل «الحرب على الإرهاب» إلى حوالي ستين بلدا إذا أرادت إبقاء أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن أيدي الإرهابيين[5]. شكلت إيران هدفا خاصا للكلام العدواني، ووصفها بوش في شباط/فبراير 2005 بأنها «الدولة الرئيسة التي ترعى الإرهاب في العالم»[6]. ومن جانبه، رد توني بلير (في تشرين الأول/ أكتوبر 2005) على دعوة الرئيس الإيراني الشائنة لـ«محو إسرائيل من على الخريطة» بالقول: «إذا استمروا بهذا النهج، فسوف يسألنا الناس: متى ستفعلون شيئا إزاء إيران؟ هل تتخيلون دولة كهذه تتبنى موقفا كهذا تمتلك أسلحة نووية؟»[7].

يبحث الفصل الثالث عن التفسيرات السياسية والاقتصادية للأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية التي تستخدم حاليا. ويشير إلى أن «الحرب [العالمية] على الإرهاب» عبارة عن نظام يغل منافع مهمة، حيث لا يتمثل الهدف بالضرورة في الفوز. وإذا كانت «الحرب على الإرهاب» بلا نهاية بمعنى أنها حرب دائمة، فلا تبدو بلا نهاية، بمعنى أنها تفتقد أي هدف أو غرض أو غاية. والاشتباه بأن «الحرب على الإرهاب» قد تكون لها وظائف خفية يشتد ويتكثف نتيجة تلاحق «الحروب» المختلفة التي أعلنت الولايات المتحدة مشاركتها فيها منذ الحرب العالمية الثانية. ومع أن النقاش ينطلق هنا من تحليل تشومسكي وغيره، إلا أنه يعتمد على تحليلي السابق للحرب الأهلية باعتبارها «نظاما»: حيث شاعت الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية على الصعيدين العسكري والسياسي، وحيث لم يكن الهدف (خلافا للاعتقاد الشائع) إحراز نصر عسكري بالضرورة. لقد أظهرت تشكيلة متنوعة من الحروب الأهلية الطبيعة ذات النتائج العكسية على الصعيد العسكري (والوظائف السياسية والاقتصادية والنفسية الخفية) لمكافحة الإرهاب بطريقة عشوائية.

تستكشف الفصول 4-9 الوظائف النفسية للعمليات ذات النتائج العكسية المتوقعة في «الحرب على الإرهاب»، والعوامل النفسية التي صاغت التعريف المتغير ـ والعشوائي غالبا ـ لـ«العدو». ويشير الكتاب إلى أن البحث عن حلول سحرية ومُرضية ومريحة نفسيا قد تداخل مع النماذج (البارادايمات) العسكرية العتيقة بطرائق تحدث أضرارا جسيمة. مرة أخرى نقول: إن القصد ليس تقصي السبب الأصلي وراء تبني مثل هذه السلوكيات ذات النتائج العكسية والتعريفات غير المفيدة للعدو وحسب، بل السبب الدافع للتشبث بها. ويعاين الكتاب «جاذبية» هذه الأساليب التكتيكية المحكوم عليها بالفشل، لا بالنسبة للزعماء والقادة فقط، بل بالنسبة لشرائح كبيرة من الناخبين أيضا. كما يشدد على التنافر بين الحلول المُرضية نفسيا (استئصال «الأشرار») والحلول الناجعة فعلا في معالجة المشكلة.

يتمثل جزء من الهدف في تجاوز إدانة الولايات المتحدة وحلفائها وتسليط الضوء على أنماط التفكير الداعمة للحرب على الإرهاب. ونظرا لأن هذه الأنماط تجسد حماقات خطرة، فإن من المهم تفحص أصولها، وتقصي افتراضاتها وجاذبيتها، وكيف صيغت لتبدو معقولة. هنا، يعتمد التحليل على رؤى ميشيل فوكو، خصوصا مناقشته لمسألة كيف قد تبدو الممارسات (بالنسبة للكثيرين) واضحة ولا غبار عليها ولا تقبل الاعتراض، مع أنها تجسد افتراضات ربما تبدو في مرحلة لاحقة من التاريخ على قدر كبير من التهور والطيش (أو يتجلى تهورها الآن إذا سلطنا الضوء على مجموعة مهمشة سابقا من الأصوات أو خرجنا من «الدائرة الساحرة» لراسمي السياسة)[8] كما يستند التحليل إلى عدد من الكتاب الآخرين الذين لا تناقش آراؤهم عادة في سياق «الحرب على الإرهاب»، بمن فيهم العالم النفساني جيمس غيليغان، والفيلسوفة هانا إرندت، وعالمة الاجتماع سوزان فالودي، والمؤرخان كيث توماس وأومر بارتوف.

تؤكد الفصول 4–7 أن «الحرب على الإرهاب» وفرت إحساسا بالأمان واليقين «هزم» مرارا وتكرارا شعورا أكثر عقلانية وواقعية حول ما هو مرجح لتعزيز نوع دائم من الأمان المادي. هنالك انبعاث لما أسميه التفكير السحري، وهو تفكير يجترح أجوبة معقولة ظاهريا (لكن زائفة فعليا) لمشكلة المعاناة الراهنة ولمشروع تخفيف المعاناة في المستقبل. التفكير السحري يُختزل في الأمل بقدرتنا على إجبار العالم؛ ليكون كما نشتهي ونرغب باستخدام قوة الإرادة أو الأفعال التي تفتقد الصلة المنطقية بالمشكلة التي نسعى إلى حلها. يتمثل جزء من هذا التفكير فيما يعرف بمقاربة كبش الفداء ـ أي نوع من الحملة الشعواء (مماثلة لمطاردة الساحرات في الماضي) للعثور على شخص، أي شخص، يمكن أن نوجه إليه اللوم. مقاربة كبش الفداء يمكن أن تشكل طريقة للتعامل مع الصدمة والذهول والارتباك[9]؛ لكنها لا توفر سوى حل مؤقت لمشكلة تحديد وتعريف (وتدمير) العدو، وهنالك على الدوام

أخطار تكرار العملية. فالهجوم على العراق تبع الهجوم على أفغانستان، وحتى بعد الكارثة في العراق مازالت هناك رغبة لدى بعض أوساط الإدارة الأمريكية بمهاجمة إيران وكوريا الشمالية على وجه الخصوص. تكررت مقاربة كبش الفداء لا في البلدان الغربية فقط، بل داخل البلدان التي استهدفتها عمليات «مكافحة الإرهاب»: ففي حين أن استهداف العراق وفر ضحية يمكن تحديدها والوصول إليها، إلا أن احتلاله عنى أن «العدو» أصبح مرة أخرى أكثر مراوغة؛ ويبدو أن ذلك قد شجع استهداف مزيد من الأعداء الذين يمكن الوصول إليهم، بمن فيهم الأسرى والسجناء.

من الممكن جعل الأنظمة الغريبة والشاذة (بما فيها الحملات الشعواء لمطاردة الساحرات) تبدو معقولة، ومنطقية، ويتعذر تجنبها وإنكارها ـ على الأقل مدة من الزمن. بكلمات أخرى، يمكن جعل السحر المشعوذ يبدو معقولا وعقلانيا، ومساعدا على تفسير كيف يمكن حشد السكان وتعبئتهم بهذه السهولة لتأييد مشروع يفرز هذا القدر من النتائج العكسية، فيما يتعلق بالهدف المعلن المتمثل في إلحاق الهزيمة بالإرهاب. ويعود السبب في ذلك إلى أن المنشقين معرضون لخطر وسمهم بـ«الأعداء»، من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لأننا كثيرا ما نعتبر العقاب دليلا يثبت الذنب («الاعتقاد بعدالة العالم»)، ومن ناحية ثالثة إلى إمكانية جعل الأعداء يشبهون الصورة المرسومة سلفا (والمشوهة) لهم. أما فكرة هانا إرندت حول «الفعل كدعاية» فقد استخدمت (في الفصل السابع) لتفسير كيف أصبحت الأفعال الجائرة والممارسات التعسفية تكتسب ـ خصوصا بالنسبة للعديد من مؤيدي الرئيس بوش في الولايات المتحدة ـ صفة الشرعية والحتمية.

يتمثل جزء من الوظيفة النفسية للأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية في أنها ساعدت على درء مشاعر الخزي والعار والعجز، قمنا بتحليل ذلك في الفصلين

(8-9) فدرء خطر العار والخزي يشمل العثور على آخرين يؤيدونك ويؤكدون أوهامك ويعيدون الثقة إليك ويقدمون الحجة على أن سلوكك (مهما كان متهورا ولا أخلاقيا كما يبدو لمعظم العالم) هو في الحقيقة مسلك عقلاني وأخلاقي برغم كل شيء. فإذا (ومتى) رفض هؤلاء توكيد أوهامك وامتنعوا عن الموافقة على تعريفك للأعداء، فمن المرجح أن يصبحوا هم أيضا جزءا من فئة «الأعداء» المتوسعة باستمرار. لقد حظي مشروع العقاب المتسلسل الخطير الذي تبنته الولايات المتحدة بدعم مطرد من بريطانيا، إضافة إلى تأييد «متقطع» من كل من يُكره على الإذعان بالمديح أو الرشوة أو التملق أو المداهنة. فتهور هذا المسعى الذي لا تبدو له نهاية محتملة ـ ويقع ما بين التفكير السحري لبوش والحملات الشعواء لبلير ـ هو بالضبط ما يوجد ضرورة الموافقة المنسقة بالترهيب أو الترغيب. كما شمل درء الشعور بالعار والعجز محاولة لمحاربة عناصر الضعف والتلوث الظاهرة ـ في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي السياسات الهادفة إلى «الإحياء الأخلاقي» داخلها. ومن الجدير بالذكر أن لهذه الاستجابة سوابق تاريخية مهمة.

يناقش الفصل العاشر عددا من الخطابات والمجادلات التي يبدو أنها زودت الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية المتوقعة بالقوت والقوة. ويقترح فوكو في كتابه «أنا، بيير ريفيير» أن الجريمة لا يمكن النظر فيها بشكل مفيد بمعزل عن النصوص، بما فيها النصوص الدينية، التي تغمر مرتكبها ومجتمعه. ويميل كتاب مثل نعوم تشومسكي، وجون بيلجر إلى تصوير الخطاب والجدل كستارة دخانية تخفي السلطة. ويرون تغطية وسائل الإعلام المشوهة لـ«الحرب على الإرهاب» كتعبير مباشر عن مصالح دعاة الحروب في الولايات المتحدة، يعكس بقوة دعاية الحكومة الأمريكية على وجه الخصوص. كما قدم شيلدون رامبتون وجون ستوبر تحليلا مهما في هذا السياق. لكن ذلك كله ليس سوى جزء من القصة. فقد تطرق ديفيد ميللر ـ في مقدمة الكتاب الذي حرره «قل لي أكاذيب» ـ إلى سبب مهم يدعو للتشديد على

الأكاذيب في عنوان الكتاب: «أفراد النخبة يصدقون أكاذيبهم ويبدو أنهم غير قادرين على التحرر من إسار الافتراضات التشغيلية للنظام.. فهم يصدقون أن العالم الذي يظهر من خلال المنظور المشوه لمصالحهم الذاتية هو العالم الحقيقي[10]». النقطة المهمة ليست الغوص في التفاصيل، بل محاولة تفحص طبيعة هذه «الافتراضات التشغيلية» ومن أين أتت. ومثلما لاحظ فوكو، قد يسقط المسؤولون ـ بمعنى من المعاني ـ في فخ البلاغة الخطابية المهيمنة، بما فيها بلاغتهم الخطابية هم. وفي حين أن التأويلات الخاطئة كثيرا ما تخدم الذات، إلا أنها تنبع أيضا من ثقافة معينة وتراث خاص، يساعدان على التشبث بها في وجه الأدلة المتراكمة التي تثبت فشلها. ومن المفارقة أن الاعتقاد بهذه «الافتراضات التشغيلية» يتعزز على ما يبدو بالدليل البرهاني على إخفاقها، ليظهر سؤال مهم: ما هو نوع الدليل الضروري لإقناع بوش وبلير بأنهما على خطأ؟

سؤال النوايا والمقاصد صعب الإجابة[11]. هل تنبأ (أو رغب) أحد بالتأثيرات المعاكسة لـ«الحرب على الإرهاب»؟ يصعب إعطاء إجابة محددة وشافية. لكن أود الاعتماد على فوكو مرة أخرى والإشارة إلى أن القادة الرئيسيين في «الحرب على الإرهاب» قد سقطوا في شرك منظومات اللغة والفكر التي هي في الوقت ذاته جزء من الثقافة المشتركة ومن صناعتهم هم (نظرا لأنهم يحيطون أنفسهم بأصحاب آراء مشابهة)[12] الأمر الذي يساعد على تفسير كيف يبدو اللاعقلاني عقلانيا. وفي هذه الأثناء، ساعدت المنافع العملية السياسية والاقتصادية الناتجة عن الحرب الدائمة على التأكد من أن التحديات المنبثقة من داخل الدول المهيمنة وحلفائها المحليين لا تكفي لهز أركان «الحقائق» المريحة والخاطئة التي دعمت وساندت المقاربة الراهنة ذات النتائج العكسية. وبالرغم من أن بوش وبلير والحلفاء المقربين الآخرين لا يريدون حقا أن تفشل «الحرب على الإرهاب»، إلا أن هناك على ما يبدو أولويات أخرى تحرز قصب السبق وتساعد على إبهام وعيهم وإدراكهم لما ينجح وما

يخفق. والجدير بالملاحظة أنه حتى مع توضح التأثيرات المعاكسة (المتوقعة)، إلا أنهم ما يزالون متشبثين بها. إذ أصبحت الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية جزءا من النظام المختل وظيفيا الذي لا يغل بعض المنافع المعينة فقط بل يمتلك منطقا داخليا (خاطئا) أيضا.

ما يحظى بأهمية كاشفة أن الفكرة القائلة: إن الأعمال الشريرة تقع مسؤوليتها على عاتق حفنة من «الأشرار» قد استرشدت بهديها الأساليب التكتيكية المستخدمة في «الحرب على الإرهاب» والاستجابة الأمريكية الرسمية للانتهاكات والفضائح التي تكشفت (مثل تلك التي حصلت في «أبو غريب»)، والتي اعتبرت نتيجة لبعض «التفاحات الرديئة». أما استخدام التعذيب في بلدان أخرى (ثالثة) مثل الأردن والمغرب ومصر وغيرها[13]، فقد ساعد أيضا في الحفاظ على فكرة أن مسؤولية الشرور والسيئات تقع على عاتقهم «هم» لا «نحن». إن إنكار المسؤولية هذا هو جزء من نزعة عنيدة للمبالغة في لامركزانية العنف عندما يتعلق بـ«الجانب» الذي ننتمي إليه. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك العادة الثابتة التي تقلل من شأن لامركزانية العنف لدى «الأعداء» (الإرهابيين). وبالتالي، يُزعم بأن الانتهاكات التي ترتكب في نظام «مكافحة الإرهاب» (إذ جرى الاعتراف بها أصلا) تعكس «انقطاعا» في سلسلة الرتب والقيادة، في حين يجري التأكيد على أن انتهاكات العدو تعكس أمرا مفروضا من القيادة. يتجاهل ذلك كله (بأسلوب أنيق!) المسؤوليات التي تقع على عاتق الغرب إضافة إلى انتشار الغضب الذي يغذي ويهدي الإرهاب (ودور البلدان الغربية في تأجيج أواره). وعلى نحو لا يختلف كثيرا، جرى تصوير الانتهاكات التي تحدث في البلدان الصديقة للغرب خلال الحرب الباردة (إذ جرى الاعتراف بها أصلا) بوصفها انحرافات أو نتيجة لتخلخل سلسلة القيادة. أما المثال التقليدي فهو اعتبار المجاعة التي حلت بالسودان (الذي كان يدعمه الغرب آنذاك) نتيجة «للعداوات الإثنية القديمة»[14] وفي الوقت ذاته، اعتبرت الانتهاكات التي ارتكبت في البلدان المدعومة

من الشيوعية بمثابة دليل يظهر جوهر الإيديولوجيا الشيوعية الجائرة والمفروضة فرضا. وبالطبع قام الاتحاد السوفييتي أيضا بهذه اللعبة بالمقابل.

شمل جزء من عملي حول الصراعات والنزاعات الأهلية دراسة مستفيضة للمعونات الإنسانية: في السودان وسيراليون على سبيل المثال[15]. فحين تتعرقل العمليات الإنسانية (مثلا: في حالة عدم إيتاء المعونات)، يخفى ذلك تحت قناع «الأخطاء» أو «الإخفاقات» عادة. لكن هذه «الإخفاقات» كانت في الحالة النمطية نتيجة لسلسلة من المصالح التي تؤثر في توزيع المعونات على المستويات كافة، وبسبب سلسلة من المجادلات والخطابات (مثلا: فكرة أن المعونة تؤدي إلى «الاتكالية» لدى المتلقين)، الأمر الذي ساعد على التشبث بالسياسات ذات النتائج العكسية وإضفاء الشرعية عليها. ومثلما يقول إدوارد كلاي وبرنارد شافر (المتأثران بفوكو) حول المشاريع التنموية عديمة الفعالية:

السؤال المهم ليس لماذا «تفشل» السياسة العمومية. فهي لا تفشل لزوما أو كلية على الدوام. الصيغة تعبر عن تعيين واقعي غريب. والسياسة العمومية هي برغم كل شيء ما تفعله. والنقطة المهمة هي تفسير ما هو، ثم معرفة هل يمكن لهذا التفسير بحد ذاته أن يصبح أداة للتغيير والتحسين.

يقترح الفصل العاشر أيضا أن «الحرب على الإرهاب» تجذب الكثيرين للأسباب نفسها التي تجعل النزعة الاستهلاكية جذابة بالنسبة لهم. فقد جرى الترويج لـ«الحرب على الإرهاب» و«بيعها» بالتقنيات الدعائية المجربة والموثوقة. وعلى شاكلة النزعة الاستهلاكية، فهي تتغذى على فشلها؛ ومن المهم أن الفشل يديم الطلب، وهو عنصر ضروري للتجديد المستمر، للأوهام الاستهلاكية أو الأوهام الكامنة وراء «الحرب على الإرهاب». وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن الطلب الأساس الذي يحافظ عليه الفشل هو طلب الأمان والأمن. وكل ما هو مطلوب لاستدامة هذا النظام

المخادع الذي يفرز نتائج عكسية، مثلما هي الحال مع وعود الإعلانات الدعائية الكاذبة، أن ننسى بسرعة أن الحل الذي قدم لنا مؤخرا وجرى إقناعنا به (مهاجمة أفغانستان، ومهاجمة العراق) لم يستطع تلبية حاجتنا للأمن بأسلوب سحري. هنا، تواطأت غالبية وسائل الإعلام في مساعدتنا على النسيان. أما القصد من هذا الكتاب، فهو المساعدة على التذكر.